

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

الجلسة القادمة يوم ( الاثنين ) الموافق ١٨ / ١ / ٧٣ الساعة الحادية عشرة :

والآن رفعت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان

أمين عام مجلس الامة

سبعر المفتي

هاني فبر



مجلس النواب والاعيان

## مجلس الاعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الاثنين ٤ ذو الحجة ١٣٩٢ هـ الموافق ٨ كانون ثاني ١٩٧٣ م

الجلد ( ١٨ )

العدد ( ٥ )

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

(مواصلة) ١٠٩

(لم يفتح معالي العين ١١٠  
بالجواب )

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - مناقشة رد الحكومة على الاستجواب المقدم من معالي العين السيد علي الهنداوي بحول القرض السلبي حصل عليه معالي امين العاصمة احمد فوزي من صندوق قروض البلديات

هكذا من الفصل

## صفحة

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم ( ٣ ) المؤرخ في ١٩٧٣/١/٦ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ .  
(موافقة مع تعديل/ ١٢٠ يعاد لمجلس النواب)

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ( لم تعين ) .

١٢٥

## مجلس الاعيان

## مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٣/١/٨ برقاسة دولة سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتلرا الاعيان المحترمين السادة :  
فؤاد عبد الهادي ، حافظ الحمد الله ، انطون عطا الله  
حسن الكاتب ، عبد الرحيم الشريف ، وديع دحمس  
ومحمد ارشيد .

وتغيب بدون معلرة العين معالي السيد مازن  
المجلوني .

## وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد  
احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي  
السيد احمد الطراونة .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور حبيبي  
امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .  
وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد خالد الحاج حسن .  
وزير الصحة معالي الدكتور فريد الكفنة .

وزير الداخلية لشؤون البلد والقروية معالي  
الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير المواصلات معالي الدكتور محمد البشير .

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية معالي الدكتور اسحق الفرحان .

وزير الاشغال العامة معالي المهندس السيد  
احمد الشويكي .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد معن ابو نوار

## افتتاح الجلسة :

## دولة الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال  
اليوم .

( ١ ) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

## دولة الرئيس

بتلى محضر الجلسة السابقة .

## الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام  
من تلاوته .

مجلس الاعيان



(٢) مناقشة رد الحكومة على الاستجواب المقدم من معالي العين السيد علي الهنداوي حول القرض الذي حصل عليه معالي امين العاصمة من صندوق قروض البلديات .

(نص الاستجواب المقدم)

دولة رئيس مجلس الاعيان الموقر

تحية طيبة وبعد :

اولا : يمتلك معالي امين العاصمة تحت اسم ( احمد محمد فوزي موسى المغربي ) خمسين حصة من اصل اربعة وستين حصة في قطعة الارض رقم ٦٤٢ في موقع المحطة ، مساحتها مائة وخمسة وسبعين مترا مربعا وقيمتها المسجلة في سجل الاموال غير المنقولة بدارة الاراضي خمسة عشر دينارا تقريبا .

ثانيا : قام السيد المذكور ( احمد محمد فوزي موسى المغربي ) وهو بلداته معالي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى فانخذ من هذا الصندوق لنفسه ولنفعته الذاتية مبلغا كبيرا قدره عشرة آلاف وثمانماية ديناراً اردنيا بموجب سند التأمين رقم ٢٩٦ تاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ المسجل بدارة تسجيل الاراضي في عمان ، وقد وقع هذا التأمين على ستة وثلاثين حصة من اصل الاربعة وستين حصة التي هي مجموع قطعة الارض المذكورة اعلاه والبالغ مساحتها كلها مائة وخمسة وسبعين مترا مربعا فقط .

ثالثا : ان رسوم التأمين التي دفعها السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي على هذه المعاملة قد استردتها فيما بعد من صندوق الخزينة او هي قد ردت اليه بناء على مطالبة بها ، وذلك لسبب او لحكمة لا يعرفها الا المسؤولون بوزارة المالية ودارة الاراضي والمساحة .

رابعا : وهنا بيت القصيد ، فقد رجعنا الى القسانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ ( قانون صندوق قروض البلديات والقرى ) ، والى النظام رقم (١٤٨) لسنة ١٩٦٦ نظام صندوق قروض البلديات والقرى الصادر بالاستناد للادة (٢٢) من قانون صندوق قروض البلديات والقرى ، وقرأناهما من اولها الى آخرهما مرارا وتكرارا وبتعن وروية فلم نجد في احدهما اوفي كليهما لا من قريب ولا من بعيد ، لاتصرح بما ولا تلميحا ما يجوز او يسمح او يحجز مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى ولا لأي مسؤول عنه ان يمنح قروضا شخصية لاشخاص عاديين مهما كانت اسبابهم وظروفهم ومراكزهم اذ ان وظيفة وغايات واهداف هذا الصندوق التي انشئ من اجلها هي بالضبط منح القروض للبلديات فقط لمساعدتها على تنفيذ المشاريع المحققة لاغراض التنمية كما نصت على ذلك المادة الخامسة منه ، وان اموال هذا الصندوق هي اموال اميرية بمقتضى بنص المادة السادسة من القانون المذكور وعليه فلا يجوز باي حال من الاحوال ، بل ويمتنع منا باتا تحت طائلة الملاحقة والعقاب صرف قروض شخصية صغيرة كانت ام كبيرة من اموال هذا الصندوق ومن اموال الاميرية بصورة عامة لأي شخص مهما كان مركزه ولاي سبب كان . وقد عرفت للمادة الثانية من القسانون المذكور ( القروض ) بانها جميع القروض التي يقرها مجلس ادارة الصندوق بقصد تطوير مصالح ومنافع وجيوب الاشخاص العاديين حتى ولو كانوا اعضاء في مجلس ادارة الصندوق او غيره من المراكز ذات السلطة . هذا من نص عليه القانون المذكور ، اما نظام صندوق قروض البلديات

والقرى الصادر بالاستناد اليه كما اسلفنا ، فقد حدد الامور التي تعطى القروض من اجلها تحديدا دقيقا قاطعا وحصرها حصرا محكما في المادة الرابعة منه ، اذ نصت هذه المادة حرفيا على ما يلي :

« المادة (٤) - تعطى القروض للامور التالية ضمن حدود مناطق البلدية : -

أ - اعداد وتنفيذ مشاريع التنظيم الهيكلي للبلديات .

ب - مشاريع المياه .

ج - مشاريع الكهرباء .

د - اقامة الابنية العامة .

هـ - اقامة المرافق العامة .

و - اجراء الدراسات الفنية لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع العامة .

ز - فتح وتعميد وتزفيت الطرق وبناء الارصفة ضمن حدود المناطق البلدية .

ح - اقامة المدارس .

ط - اية مشاريع اخرى يوافق بها المجلس البلدية امر تنفيذها .

ولا يوجد بين هذه الامور التسعة للمبينة حصرا

والتي تعطى القروض من اجلها امر يسمح وتبيح ويجوز ان تعطى القروض من هذا الصندوق للسيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة الصندوق ولا لأي شخص من اعضاء مجلس ادارة الصندوق او خلائهم مهما كانت مراكزهم فضلا عن ان المادة الثانية من النظام المذكور عرفت المشاريع التي يجوز قروض من الصندوق بانها :

#### المشاريع التابعة للبلديات

خامسا - بما تقدم يتبين بأن المبلغ الذي اخذه السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى ومقداره عشرة آلاف وثمانماية ديناراً اردنيا والمعاملات التي جرت لتحقيقه واتمامه ، ابتداء من مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى وانتهاء بدوائر تسجيل الاراضي ومرورا بكل مسؤول عن هذه الدوائر انما هو عملية قبض ودفع واجراء معاملات خلافا للقوانين والانظمة المرعية وخلافا للدستور الذي نص بان لا يخصص اي جزء من اموال الخزانة العامة ولا يتفق لأي غرض مهما كان نوعه الا بقانون

سادسا - ان هذا العمل الذي اقدم عليه السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى فضلا عن انه عمل من اعمال الفساد وقس على دائرة من دوائر الدولة واماها العامة بفرض ثبوته فهو استيثار للوظيفة وجرم محقق يعاقب فاعله على اقترافه بالمقربات القانونية والمسلية المنصوص عنها بقانون العقوبات والقوانين والانظمة المرعية الاخرى ذات العلاقة .

سابعا - اني لا اريد ان احدد وصفا لهذا العمل الذي قام به السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى ، لان تحديده من وظيفة القضاء ، ولان النيابة العامة مستولى التحقيق بمجرد علمها به فورا متقن ان الحكومة الجلبيلة وهي المخيرة على المصلحة العامة ستطلب للنيابة العامة

هكذا من الافضل

اجراء التحقيق القوري بذلك ، لاسيما وان دولة  
رئيس الوزراء الافخم واصحاب المسالي السادة  
الوزراء المحترمين مكلفون بتنفيذ احكام قانون  
صندوق قروض البلديات والقرى والنظام الصادر  
بالاستناد اليه ، وذلك عملا باحكام المادة الرابعة  
والعشرين منه .

ثامنا - وبالصورة ذاتها فان كل من اشترك  
بهذا العمل المبحوث عنه من اعضاء مجلس ادارة  
صندوق قروض البلديات والقرى يجب التحقيق معه  
ومحاسبته ومعاقبته جزائيا ومدنيا ومسلخيا حسبما تنص  
عليه القوانين والانظمة المرعية ذات العلاقة .

ناسما - لذلك وبسبب كل ما تقدم فاني ارجو  
دولتكم عملا باحكام المادتين (٨٦) و (٨٧) من  
النظام الداخلي لمجلس الاعيان توجيه الاستجواب  
التالي الى :-

- ١ - دولة رئيس الوزراء الافخم
- ٢ - معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية  
والقروية
- ٣ - معالي وزير المالية
- ٤ - معالي وزير المالية

كل منهم بمحدود اختصاصه ومسؤولياته  
وولايته العامة عن موقفهم منفردين ومجتمعين مجاه :-

أ - هذا العمل المبحوث عنه اعلاه الذي قام  
به السيد احمد محمد فوزي موسى المغربي امين العاصمة  
وعضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى .

ب - تقديم السيد احمد محمد فوزي موسى  
المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق  
قروض البلديات والقرى قورا للتحقيق .

ج - كف يد السيد احمد محمد فوزي موسى  
المغربي امين العاصمة وعضو مجلس ادارة صندوق  
اروض البلديات والقرى عن عمله قورا ومسبقا  
قسامة التحقيق .

د - اتخاذ الاجراءات القانونية والادارية  
القورية لاعادة كافة قيمة المبلغ المبحوث عنه مع فوائده  
الى صندوق قروض البلديات والقرى ، والغاء جميع  
المعاملات التي أدت لذلك ، لانها معاملات باطلة  
جرت خلافا للقوانين والانظمة المرعية .

هـ - وضع الحجز القوري على اموال السيد  
احمد محمد فوزي موسى المغربي المنقولة وغير المنقولة  
تأميناً لرد كافة قيمة المبلغ المبحوث عنه مع فوائده  
لصندوق قروض البلديات والقرى ، مع رجاء لفت  
النظر الى ان مساحة الارض الموهوبة هي في حدود  
السيعين مترا مربعا ، فضلا عن ان المعاملة كلها كما  
بيئت باطلة ومخالفة لكل القوانين والانظمة المرعية  
ذات العلاقة ومخالفة للدستور .

ز - تقديم كل من له علاقة بهذه المعاملة للتحقيق .

ح - الامر باجراء تفتيش وتحقيق قوري على  
اعمال وقيد دائرة صندوق قروض البلديات والقرى ،  
على اعمال وقيد مجلس ادارته لمعرفة ما اذا كان قد  
صرف مبالغ اخرى على هذا الموال لاشخاص  
اخرين سواء كانوا من اعضاء مجلس ادارة الصندوق  
او من موظفي الدائرة او خلافتهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدم الاستجواب  
عضو مجلس الاعيان  
علي الهنداوي



السيد دولة الرئيس

تفضل علي بك

السيد الهنداوي

السيد الهنداوي

دولة رئيس مجلس الاعيان الموقر  
ان استجوابي واضح ومفصل لخدماءه لذلك  
سأوجز ما امكن بشرح موضوعه .

الموضوع - سنة ١٩٦٦ - اسببت الحكومة  
صندوقاً مالياً او قفصه على البلديات فقط ليتم  
بالقروض لمساعدتها على تنفيذ مشاريعها الحقيقية  
لأغراض التنمية ، وبالمقابل فان الحكومة وبموجب  
القانون حظرت على البلديات الاقتراض من اي  
مصدر محلي او اجنبي عن غير طريق الصندوق . ثم  
قننت الحكومة انشاء ووجوه الصندوق بالقانون

رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض  
البلديات والقرى ( واصدبت الانظمة اللازمة لتنفيذ  
احكام القانون وهي نظام صندوق قروض البلديات  
والقرى رقم (١٤٨) ونظام موظفي الصندوق  
رقم (١٥٠) والنظام الحالي للصندوق رقم (١٤٧) ،  
ونظام اللوازم للصندوق رقم (١٤٩) وجميعها  
صدبت سنة ١٩٦٦ .

ولحرص الحكومة على رسالة الصندوق فقد  
نصت بقانونه على اهدافه لخاصة حريها بحدود وزادت  
بالحرص واعتبرت بنص قانونه ايضا ان امواله اموال  
اميرية ، وذلك لتكون اموال الصندوق محمية بنصوص  
القانون ونص المادة (١١٥) من الدستور . ثم  
أكملت الحكومة عملية التأسيس ، فانشأت للصندوق  
كادراً للموظفين وملاكاً للوظائف والدرجات  
والرواتب وعينت له الموظفين والمستعملين وكذلك

مجلس الاعيان



مجلس الإدارة بموجب القانون والأنظمة التي سبق ذكرها . وابتدأ العمل بال صندوق وسار سيراً طبيعياً وقانونياً لا يعترض سيره أية مخالقات او رغبات شخصية او مطامع خاصة . وذلك حتى سنة ١٩٧٢ ، حين ظهر أشخاص يريدون أن يأخذوا من الصندوق أموالاً لمصلحتهم ولنفعهم الذاتية ، فاصطلحوا بقانون الدستور او نظامه المعززين بالمادة ( ١١٥ ) من الدستور ، والتي جميعها منع منماً بأن أعطاه الأشخاص العاديين قروضاً خاصة من أموال الصندوق ... ولكنهم على ما يظهر لم يأسوا أمام هذه المقيسات القانونية والدستورية فصمموا على الوصول بأن وضعوا مشروع نظام سموه ( نظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى ) ونسبوه لمجلس الوزراء الكريم الذي أصدره وهو - أي مجلس الوزراء الكريم - على ما اعتقد - لا يعلم أنه أصدر نظاماً منعدياً وباطلاً من الناحية القانونية والدستورية .. ولماذا هو باطل ؟ ذلك لأن هذا النظام يخالف مخالفة صريحة أحكام قانون الصندوق الصادر عن السلطة التشريعية بأن أعضاء في منته أحكاماً أصلية جديدة لم توجد بالقانون ، ولأنه أيضاً يخالف المادة ( ١١٥ ) من الدستور مخالفة خطيرة ، ونضها ( لا يخصص أي جزء من أموال الخزائن العامة ولا ينفق لأي غرض منها كان نوعه إلا بقانون ) ولم تكن المادة بنظام ، حتى ولو كان نظاماً صحيحاً ... وكما أسلفت فأموال الصندوق - كما يعلم المجلس الكريم - هي أموال الخزائن العامة ... ومعناه أنه لا ينفق أي جزء منها ولا يخصص لها نوعاً من أنواعها ، ولا يخصص منها كان مركزه وصفه بنظام سواء أكان نظاماً صحيحاً أو غير صحيح - وهكذا ذلك أنه لا يجري التفريق بالأموال العامة بدون علم البرلمان .. وأنه إذا حدث

#### دولة الرئيس المؤقت

مثل هذا الاتفاق ، وبالمعنى كما حدث باتفاق الاموال التي هي موضوع استجوابي والتي قبضها معالي السيد أحمد فوزي بصفته عضو مجلس إدارة الصندوق من أموال الصندوق ... فإن هذا الاتفاق وهذا القبض يعتبران غير مشروعين ويتحتم أن يكون فاعليهما عرضة للملاحقة والتحقيق والمحاكمة والمقاب بحالة الثبوت .

إن الذين سعوا لاصدار هذا النظام الباطل وتسببوا بوضعه ونسبوه لمجلس الوزراء الكريم لمجحوا - مؤقتاً - باصداره وأخذوا مع غيرهم ولنفعهم الذاتية ما يزيد على المائة وستين ألف دينار أردني بفائدة ٣٪ وهي أقل من نسبة الفائدة التي ترتب على قروض مشاريع التنمية للبلديات حارمين بذلك البلديات والقرى من الاستفادة من هذا المبلغ الضخم بمشاريعها المحققة لاغراض التنمية كبناء المدارس ومشاريع المياه واقامة المرافق العامة الخ ... وبالمناصفة لعل الحكومة الموقرة توضح الحكمة من جعل الفائدة على الاموال التي أخذها معالي السيد أحمد فوزي من الصندوق ٣٪ بينما تصل على قروض مشاريع التنمية للبلديات والقرى الى ٦٪ ؟

#### دولة الرئيس المؤقت

أنشأت الحكومة الصندوق ورضدت له الاموال من أجل مشاريع البلديات المحققة لاغراض التنمية فقط ... بمعنى لو طلبت البلديات قروضاً لسه عجز الرواتب فإن طلباتها سترفض ... الأمر الذي يوضح ان هدف الحكومة بإنشاء الصندوق ورصد الاموال له هو التنمية للبلديات وليس أي هدف آخر كاقامة وشرا ما بالنازل للسادة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين .. واذا كان ولا بد وأرادت جهة ما من إغاثة هذه الأهداف فيكون ذلك بتعديل القانون أو بوضع قانون

آخر ، فإن وافق مجلس الالة على ذلك كان بها ، والا فإن الأمور على كل حال تكون قد سلكت الطريق الدستوري الصحيح ... من كل ما تقدم فانه يتمتع على معالي السيد أحمد فوزي عضو مجلس إدارة الصندوق وغيره أن يأخذوا فلساً واحداً من أموال الصندوق لأي سبب وبأية وسيلة ولو توسلوا لذلك بمائة نظام ونظام باطلة أو غير باطلة .

#### دولة الرئيس المؤقت

إن وضع هذا النظام وتسببه مجلس الوزراء الكريم من قبل السادة أعضاء مجلس إدارة الصندوق سواء أكان عن جهل منهم بالقانون أو بحماهم له يجعلهم بل يجب أن يجعلهم عرضة للمسؤولية أمام مجلس الوزراء .. سيما وهم من القادة في الدولة والقادة في المجتمع ، وتتضاعف مسؤولية أي منهم اذا أخذ شيئاً من أموال الصندوق اعتداً على هذا النظام الباطل ... وعليه وبرأيي فإن معالي السيد أحمد فوزي عضو مجلس إدارة الصندوق مؤاخذ مسلياً ومدينياً وجزائياً على أخذه مبلغ العشرة آلاف وثمانماية ديناراً أردنياً من أموال الصندوق ... وبناءً على ذلك قدمت استجوابي الذي يناقش الآن .

#### دولة الرئيس المؤقت

تفضل دولة رئيس الوزراء الافهم فقال في آخر جوابه على استجوابي ما يلي بالحرف الواحد : ( واعتقد ان معاليه يمكن ما شاف هذا النظام بالذات الذي ينظم هذه ، وهذا شفيع لنا وله ) . انني أؤكد لدولة الرئيس الافهم بأنه لا يغير شيئاً من الحقيقة ، سواء أشفقت أنا أو دولته أو أي مسؤول آخر هذا النظام أم لم نشوفه ... وأما انه شفيع لي فلا ... وأنا انه شفيع لدولته وأصحاب المعالي زملائه المحترمين - كما قال بوليت - فاني أفتهم هذه المناصفة لأموال الدولة

وأصحاب المعالي زملائه المحترمين اني أكن لهم جميعاً كل احترام واجلال وتقدير لجهودهم وتفانيهم وحرصهم على احقاق الحق وعلى رعاية مصالح الدولة العامة وأموالها وقوانينها ... وكل ما أرجوه والحق أن لا يكون هذا النظام شفيعاً لمن تسببوا به ونسبوه لمجلس الوزراء المؤقت .

#### دولة الرئيس المؤقت

استحوذ لي يعود على بدء ، ولكن سرعان ما برهن بتفصيل على بطلان ( نظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٦) لسنة ١٩٧٢ ) الذي اخذت اموال الصندوق استناداً اليه كما يقولون وعلى الاصح النظام الذي وضع خصيصاً للوصول لاموال الصندوق والتصرف بها للنفعة الذاتية .

#### دولة الرئيس المؤقت

يعلم المجلس الكريم والحكومة الموقرة وكل من له اهتمام بهذه الامور ان المساعدة القانونية الفقهية التقليدية والتي أجمع عليها علماء القانون بالدنيا كلها ولم يخرج منهم واحد على هذا الاجماع تقول وتقرر ( ان على الانظمة التزام حدود القانون دون ان تصيف احكاماً أصلية جديدة لم ينص عليها القانون ، ودون ان تعمل على الغاء او تعديل او تعطيل احكامه ، لانها اي الانظمة تستند الى قوانين سنتها السلطنة التشريعية ووظيفتها اي الانظمة تقتصر فقط على وضع التفصيلات اللازمة لتنفيذ احكام القوانين ، ومن ثم فلا يجوز ان تزيد الانظمة على القوانين شيئاً جديداً او ان تعدل فيها او ان تغيي من تنفيذها او ان تعطل التنفيذ ) وتقول القاضية المذكورة ايضاً وتقرر ( ان اذا اصبحت الانظمة شيئاً جديداً للقوانين تكون الانظمة قد خرجت عن نطاقها وصارت باطلة هذا القول بالطبع ليس قولاً ودوري فيه دون الناقل ، وإنما هو قول

هكذا عندنا



عناية القانون .. وعلى هذه وموجه فان السلطين  
التشريعية والتنفيذية عندنا كما في سائر بلاد الناس  
سارتا على هذه القاعدة ... فالسلطة التشريعية تضع  
القوانين وتنص بكل قانون تصدره ان ( مجلس  
الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكامه ..  
والسلطة التنفيذية تنفذ كل التقيد بهذا النص وتصدر  
الانظمة اللازمة لتنفيذ القوانين دون ان تضيق شيئا  
جديدا على احكام القوانين ، الا بنظام اسكان موظفي  
الصندوق حيث خرجت خروجا ظاهرا على احكام  
قانون الصندوق فأضافت وضمت النظام احكاما  
واهدافا جديدة لا توجد بقانون الصندوق ) .

#### دولة الرئيس المؤقت

لا يحتاج المرء لعناء كبير ليرى الاحكام الجديدة  
التي اتى بها نظام الاسكان وغير موجودة اصلا  
بقانون الصندوق مما جعل هذا النظام باطلا ، وهذه  
الاحكام هي حكم الاسكان لموظفي الصندوق وحكم  
الاسكان لاجراء مجلس اداء الصندوق الحكوميين ..  
ذلك ان الاسكان وما اليه سواء كان للموظفين او  
لأعضاء مجلس الادارة الحكوميين لم يكن من اهداف  
ولا اغراض ولا غايات الصندوق ولم يكن من احكام  
قانون الصندوق ولم يكن بلهذين السلطين التنفيذية  
والتشريعية عندما وضع قانون الصندوق ، وأقوى  
دليل على ذلك الاسباب الموجبة لقانون الصندوق  
ومحاضر جلسات مجلس الامة ولجانها اذ ليس فيها  
ما يدل او يشير او يولي الى ان الاسكان وما اليه  
كان من اهداف الصندوق ومن احكام قانونه ، ليات  
مجلس الادارة ويضع نظاما للاسكان لينفذ هذه  
الاحكام فقط .. ونحن نعلم المصلحة العامة للصندوق  
لان هذا النظام قد اصاب سببا جديدا لاسباب بطاها  
جديدا قال انه صادر بالاستناد للمادة (١١) من قانون  
موظفي القروض البلدية والقروض رقم (١١) لسنة

١٩٦٦ لانها هذه المادة مادة ملغاة بموجب المادة الثانية  
من القانون المعدل لقانون صندوق قروض البلديات  
والقوى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٨ .. وبالتناوب فلو  
جزنا جدلا ومؤقتا هذا النظام فان مادته الثالثة لا  
تشمل معالي السيد احمد فوزي لان نصها ما يلي  
( تسري احكام هذا النظام على رئيس واعضاء  
المجلس الحكوميين والمدير العام وموظفي الصندوق )  
فعاليه ليس واحدا من هؤلاء قطعا فهو ليس رئيس  
المجلس او مديره ولا احد موظفي الصندوق ولا هو  
احد اعضاء المجلس الحكوميين اذ انه وامين القدس  
يمثلون في المجلس مؤسسات اهلية . وهذا موضوع  
اظن انه لا جدال به .

#### دولة الرئيس

لم يشمل جواب دولة رئيس الوزراء البند  
الثالث من الاستجواب المتعلق بدفع رسوم التأمين  
ثم استرداها ولعلنا نعرف لماذا ردت وزارة المالية  
هذه الرسوم بعد ان استولت عليها وادخلتها صندوقها .  
خطا ومن كل ما تقدم يتبين بان مبلغ العشرة  
آلاف وثمانماية دينار اردنيا التي اخذها معالي السيد  
احمد فوزي من اموال صندوق قروض البلديات  
والقوى والمعاملات التي جرت لتحقيقه انما هو عملية  
دفع وقبض اموال اميرية واجراء معاملات خلافا  
للاحكام والقوانين والانظمة التي تسري عليها  
وتخلفا للمادة (١١٥) من الدستور .

#### وشكرا

#### دولة الرئيس

#### تفضل دولة الرئيس

#### دولة رئيس الوزراء

يذكر دولتكم والمجلس الكريم بانني كنت  
انجلت على استجواب معالي العين المحترم في الجلسة



السابقة والحقيقة ان الحديث في هذه الجلسة قد اتجه  
اتجاها جديدا بغض الشيء وهو ان معالي العين يرى  
في النظام الذي استند اليه الصندوق في اعطاء القروض  
لأعضاء مجلس ادارة الصندوق وللوظفين انه يخرج  
على قانون انشاء صندوق قروض البلديات بالطبيع  
صندوق قروض البلديات بمقدار الاهداف والوسائل  
والمهام التي يقرض البلديات لمشاريعها التنموية  
والعمرانية والاصلاحية ودعما في كل مجالات الخدمة  
والعمل من سياسة الدولة بشكل عام انما معقبة  
بتأمين قروض او مساكن للمواطنين والذكر المجلس  
الكريم اننا قدمنا مئة الف قرض الفردية لموظفين  
ونشينا مئة الف البيوت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض  
من قرض كثيرة من المملكة وفي مدنها وفي عاصمتها  
واننا نساوي ومن واجب الامة مع دولتكم والمجلس  
الكريم ومعالي العين بالحزم على اموال الخزينة وعلى

صياستها وحمايتها وان النظام الذي صدر كشرع  
لينظم اعطاء قروض لموظفي واعضاء مجلس ادارة  
الصندوق قد جرى بموجبه منح العضو امين العاصمة  
قرضا له من حيث كونه عضوا شبه حكومي لان  
الامانة هي رئيسها الوحيد من الحكومة ومواطن  
كان معاه من مدة ولا تزال خدمته قابلة للتقاعد فهو  
مقاعد وكنا قد منحتنا معالي العين عندما كان متقاعدا  
لفظ قرضا للاسكان لشخصه الكريم وفي اعتقادي  
ان النص الذي تمت بموجبه الاقراض ينص على ان  
رئيس واعضاء المجلس الحكوميين والمدير العام وموظفي  
الصندوق مشمولين بهذا النظام اما كون النظام كما  
ذهب معاليه في محته وفي معالجته فأعتقد انه يتسام  
دستوري مريح مع مراعاة من مجلس الوزراء وبارادة  
مايكه ولعتقد انه ينبغي بكل حق وكل مشروع  
هذه العملية التي تمت وهي بين مسترد كثيرة بنسب

هكذا من الاعمال

آلاف من القروض ومن آلاف العمليات التي نحن ملتزمين بها تجاه الموظفين ونجاء المواطنين وقبل اسبوع قرر مجلس الوزراء في بيوت بناها من اموال الدولة بتفويضها على سكان النجعة، وسنحقة وفيقة ونحن في صدد طرح عشرات العطاءات في كل مدن المملكة للموظفين وذوي الدخل المحدود والمواطنين لان هذا انجاء الدولة وهو ركن هام من واجبها نحو جميع قطاعات الشعب وعندنا أنظمة اسكان لمؤسسة الاقراض الزراعي والبنك المركزي ولؤسسات حكومية وشبه حكومية والقوات المسلحة وكلها تدير في هذا الصدد وفي هذا الانجاء وانطلاقا من هذا الواجب القومي والوطني والانساني.

دولة الرئيس

اعضاء مجلس الامة يشملهم.

دولة رئيس الوزراء

ان شاء الله والامر بين يدي دولتكم والمجلس الكريم.

دولة الرئيس

الانجاء الآن تغير بشكل واضح بالشيء الذي سرده معالي العين على ذلك اذا كان هناك اخطا من القانون او ما يستند من النظام من حيث ما يستند على القانون واعتقد ما عاده فيه مجال المناقشة.

السيد الهنداوي

ليس من وظيفة البرلمان والحكومة ان يفسر فيها اذا كان هذا النظام باطل او غير باطل الدستور.

عين هيئات التفسير ولا يملك الحكومة ولا المجلس ان يفسر، عين المجلس العالي وعين ديوان تفسير القوانين انا لا اعارض مبدأ الاسكان للدولة مشكورة التي تعم الاسكان، المادة (١١٥) للأموال العامة لا يتفق الا بقانون ويحق للبرلمان ان يطلع على الاتفاق قد يكون النظام صحيح وقوي وقوي جداً ولكن لا يجوز ان يتفق بموجبه اموال هذه قاعدة دستورية اعتقد ان الحكومة والمجلس ان يأخذوها بعين الاعتبار اما التفسير فلا يمكن لا الحكومة ولا المجلس الدستور عين جهات التفسير فاذا في خلاف على التفسير لا مانع عندي ان نحال الى الجهات التي عينها الدستور اما ان تفسر نحن فهذا غير وارد دستورياً ولا يجوز وعلى كل حال قبل ختام المناقشة في اقتراحات.

السيد الطراونة نائب رئيس الوزراء

دولة الرئيس معالي العين المحترم انني استجوابه بنفسه رد الواقعة اخيراً على ناحية تشريعية وهو يقول ليس من اختصاصنا هذه الناحية التشريعية انتهت القضية صارت القضية قضية تشريعية، انصب على ناحية تشريعية وليس على ناحية واقعة وهو يقول انه ليس من صلاحياتنا البحث في الناحية فانه استجوابه بنفسه.

السيد الهنداوي

ولكن ليس من صلاحياتنا ان نقرر.



السيد الطراونة نائب رئيس الوزراء

الواقع انصب على تشريع ولم تنصب على واقع.

دولة الرئيس

نرجو الحكومة الموقرة باعادة النظر وتدقيق الأمر الذي شك فيه معالي العين من ناحية ثانية اذا كان لنا اي شك او ابتعاد عن حقيقة النظام يمكن ان نطلب التفسير من الناحية.

دولة رئيس الوزراء

نحن متفقين يا سيدي اي عملية خلاف على اي نظام او على اجراء هو في يد السلطات المختصة ولا نتردد فيه.

السيد الحليل

دولة الرئيس بعد ان استمعنا الى الاستجواب الى الزميل الكريم واستمعنا الى جواب الحكومة فانا

باسم الاخوان اقول انا شاكرين الى هذه الحكومة على جوابها واننا نقنع به واننا نقبل به راجيا ختم هذا الموضوع لاننا سمعنا الزميل الكريم اربع مرات واستمعنا الى الحكومة ارجو ان نقفل باب المناقشة.

السيد الهنداوي

الحكومة مصرة على موقفها يعني تعتقد انه صحيح.

دولة رئيس الوزراء

طبعاً.

السيد الهنداوي

يا سيدي لي اقتراح وارجو ان تضمنه في التصويت، اني اقترح على المجلس الكريم ان يدخل

هكذا من الفصل





السيد المقرر

قرارات رقم (٣٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتبانيا القانوني بتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ بحضور الاعضاء كل من: مشن مغالي السيد عبد الرحمن خليفة ومغالي السيل صالح المشير والمغالي السيد الطون غطا الله ومغالي السيد ادمون روك وعطوفة السيد عبد الله التسلن ومكثير اللجنة السيد باظم مرزوق.

وكانت في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢. المحال عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراسته وتلقيه قوت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس الوزراء للمؤرخ ١٩٧٢/١/١٠. والتعديل التالي عليه هو:

قراراً بان الحكومة اخطأت في وضع هذا النظام واخطأت في اتفاق الاموال العامة وهي تصر على خطاها ورفع هذا القرار الى جلالة الملك للمطس كمشكوى على الحكومة.

دولة الرئيس

من يوافق على الاقتراح ؟

لم يوافق عليه احد

لم يفتح العين المحترم بالجواب

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٣١) المؤرخ في ١٩٧٣/١/٦

دولة السيد الرئيس

في اجتماع من مقر اللجنة القانونية. احمد بك الحليل في اجتماع اللجنة الخاصة بالقرار رقم ٣١.



الجميع : موافقون

دولة السيد الرئيس

بعد مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ كما وافقتم على تعديله الى مجلس النواب

فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون

وهكذا نص القانون معدلاً كما سيعاد الى مجلس النواب المؤرخ

( الفقرة ب : من البند ( ٤ ) من المادة ( ٩ ) المعدلة بالمادة الثانية من هذا القانون - تحلف منها عبارة ) عند اكمال او استبدال او تعديل اي منها تنظيميا او عدم الحاجة اليه ) لعدم التزم اليها .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها واعادة هذا المشروع الى مجلس النواب المؤرخ بعد اقرار هذا التعديل .

اللجنة القانونية

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة ؟

هكذا نص القانون



<p>المادة ١٨٨ جلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٨٨ جلس التراب</p>	<p>المادة ١٨٨ جلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٨٨ جلس الاعيان</p>
<p>المادة ١٨٨ جلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٨٨ جلس التراب</p>	<p>المادة ١٨٨ جلس الاعيان</p>	<p>المادة ١٨٨ جلس الاعيان</p>

1000

## الاسباب الموجبه

المادة ٩ - لما كانت اجراءات الغاء وبيع الطرق المهمة معطولة ، ولا ضرورة تستدعي سلوك هذه الاجراءات خاصة وان عمليات الالغاء والبيع لا تتم الا بعد احداث طرق تنظيمية تفي بالغرض وتحقيق الغاية المرجوة ، واختصارا لهذه الاجراءات .

لذلك فقد ارتضى تعديل قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ ، بشكل يميز للمجلس البلدي ان يقرر الغاء تلك الطرق المهمة اذا كانت واقعة ضمن حدود منطقته دون الرجوع لمجلس الوزراء ، وكما هو وارد في مشروع التعديل المرفق .

المادة ١٨ - الغيت ١٨ من قانون تسوية الاراضي والمياه الاصلي بالسادسة ٤ من القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ - قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه - المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٧٨ تاريخ ١٦/١/١٩٦٧ والذي اصبح فيها بعد قانونا دائما ، الا ان نص البند ٦ من المادة ١٨ ورد ناقصا بحيث اخفل درج جميع العبارة التي تلي كلمة (الثلاثة) كما هي واردة في البند ٦ المضاف بموجب المادة ٧ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ - قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٧٧٨ تاريخ ١/٨/١٩٦٤ مما استوجب وضع مشروع القانون المرفق لاكمال النقص الذي وقع سهوا .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٤ - أ - اذا اعلنت اية طريق او اي جزء منها واقعة خارج الحدود البلدية او التنظيمية للبلديات جاز لمجلس الوزراء ان يقرر الغاء هذه الطريق او اي جزء منها وتعجز عندئذ رتبة الارض لتلك الطريق او اجزاؤها المملوكة للحكومة .

ب - اذا اعلنت اية طريق مسموحة وميمنة على الممر المثلث او مجرى ماء او اي جزء منها واقعة ضمن حدود المناطق البلدية او المناطق التنظيمية للبلديات فيجوز للمجلس البلدي ان يقرر الغاء تلك الطريق او ذلك المجرى او اي جزء منها وتصبح عندئذ ملكا للبلدية الواقعة هذه الاراضي ضمن حدودها البلدية والتنظيمية على ان تصبح القيود في دائرة الاراضي وفقا لقرار المجلس البلدي .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باضافة النص التالي الى آخر البند (٦) وبعد ( كلمة الثلاثة) منها :-

« بالنيابة عنهم ويكون قرار الاكثرية في حالة تصديقه من قبل المدير قطعيا واذا تعذر دفع التعويض المقرر لصاحب التفت في حينه فيجوز للمدير او الموظف المفوض من قبله وضع اشارة الحجز على قيد القطعة المضافة اليها التفت لقاء مبلغ التعويض المقرر باسم صاحب حق التعويض على ان تسري عليه الفائدة القانونية بعد (٣٠) يوما من انقضاء المدة القانونية على تعليق جدول الحقوق المختص ويكون لهذا الحجز مفعول الحجز الاجرائي او ينقل القرار بواسطة دائرة الاجراء عند الانقضاء .

ترفع اشارة الحجز عند دفع القيمة لصاحب حق التعويض او بعد يداعها امانة باسمه لدى محاسب القضاء المختص وفي الحالة الثانية يقوم موظف الاراضي بابلاغ صاحب حق التعويض بم تم للعمل على استرداده .»

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

## السيد الرئيس

ترفع الجلسة لاشعار آخر وسأعين موعد الجلسة القادمة وابلغ حضراتكم . وارفع الجلسة .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

سعيد الفتي

امين عام مجلس الامة

هاني خبير

هكذا عند الفصل